

الهوية التعددية بوصفها عاملا معقدا للنزاعات الداخلية في جنوب شرق آسيا Multiple Identity as a complicating factor of internal conflicts in Southeast Asia



د/ حميدة لحم^{*1}

جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل/ مخبر العلوم السياسية الجديدة - مسيلة، (الجزائر)

hamida.lahmer@univ-jjel.dz

تاريخ النشر: 2024/06/15

تاريخ القبول: 2024/09/31

تاريخ الارسال: 2023/09/29

ملخص: تسعى هذه الدراسة للبحث في الديناميكية التعقدية للنزاعات الداخلية عموما ونزاعات الهوية على وجه التحديد، من خلال إبراز إمكانيات اتساع السياق المكاني والزمني للنزاع من جهة، ومن خلال تتبع تداعياتها الداخلية (انتشار العنف والفواعل العنيفة) والخارجية (تدفقات اللاجئين واثاق تهديدات أمنية جديدة) للنزاع على الأمن الوطني والأمن الإقليمي من جهة أخرى، والتي تعتبر ميكانيزمات موسعة لها، في ظل التناقض الواضح بين تعدد مكونات الهوية المجتمعية ووحدية الدولة القومية كما هو الحال بالنسبة للدول التعددية عموما ودول جنوب شرق آسيا تحديدا.

الكلمات المفتاحية: النزاعات الداخلية؛ الهوية التعددية؛ التعقد؛ بناء الدولة؛ جنوب شرق آسيا.

Abstract: This study seeks to investigate the complexity dynamic of internal conflicts in general and identity conflicts in particular, by highlighting the possibilities of expanding the spatio-temporal context of the conflict on the one hand, and by tracing its internal repercussions (the spread of violent actors) and external (refugee flows and the emergence of new security threats) The conflict over national security and regional security on the other hand, which are considered to be expanded mechanisms, in light of the clear contradiction between the multiplicity of components of societal identity and the unity of the nation- state, as is the case for pluralist states in general and South east Asia specifically.

key words: internal conflicts; Multiple identity; complexity; state building; South east Asia .

* حميدة لحم.

مقدمة:

تصاعد البعد الهوياتي في النزاعات بعد نهاية الحرب الباردة التي أفرجت عن تفاعلات غير التفاعلات العسكرية التي طغت على العلاقات الدولية خلال فترة الحرب الباردة وعلى الخطاب السياسي والأكاديمي كذلك، فقد حل صراع المجتمعات محل صراع الدول وجيوشها وأصبح العنف الدولي اجتماعياً؛ إذ لم يعد للعنف علاقة بالحدود بل راح يشكل استمرارية مقلقة بين الداخل والخارج، ويرتبط بالحرمان والقهر، ولم يعد منطق الدولة قادراً على احتوائه لارتباطه بمطالب اجتماعية ومجتمعية، و تعكس النزاعات الثقافية والمجتمعية البعد الهوياتي كأحد مسببات النزاعات داخل المجتمع أو بين المجتمعات كونها تتمحور حول واحد أو أكثر من مكونات الهوية المجتمعية، مثل الدين أو اللغة أو الأصول الاثنية التجربة التاريخية أو غيرها، لذلك أصبحت النزاعات طويلة الأمد وعصية على الإدارة كونها أكثر تعقيداً.

لقد شهدت العديد من دول جنوب شرق آسيا كغيرها من مناطق العالم تصاعداً في هذا النمط من النزاعات مثل الفلبين وإندونيسيا وتايلاند وميانمار، التي شهدت تصاعداً للعنف داخل المجتمعات وبروزاً لفاعلاً من غير الدول ولتهديدات غير عسكرية تطل الأمن الوطني كما تطل الأمن الإقليمي والعالمي بالنظر للارتباطات الهوياتية العابرة للحدود.

انطلاقاً من هذا التشابك سيتم دراسة معالم التعقيد التي يضيفها البعد الهوياتي في النزاعات الداخلية، وما لذلك من تداعيات على الأمن الداخلي والإقليمي لدول جنوب شرق آسيا، وذلك نستهل من طرح التساؤل التالي: كيف تساهم الهوية التعددية للمجتمع في تعقيد النزاعات الداخلية في جنوب شرق آسيا؟

من أجل الإجابة على هذا التساؤل نقترح الفرضية الرئيسية التالية:

تؤدي الهوية التعددية إلى تعدد الفواعل والمصالح داخل حدود الدولة الواحدة وخارجها، مما يزيد من احتمالية التصادم العنيف داخل الحدود الوطنية وعبرها.

أهمية الموضوع: يحظى موضوع الدراسة بأهمية بالغة في حقل العلاقات الدولية عموماً ودراسة المناطق تحديداً؛ إذ أنه يبين جمع الطابع التعقدي للنزاعات الداخلية وتداعيات ذلك التعقد على الأمن الوطني والإقليمي والعالمي، مما يجعل دراسته متعددة للفواصل الأكاديمية، تزامناً مع تزايد الأصوات المطالبة بإقحام نظرية التعقد بمختلف مداخلها لدراسة مواضيع العلاقات الدولية.

منهجية الدراسة: من أجل دراسة هذا الموضوع اعتمدت الدراسة على مزيج من المناهج والمقتربات: أما المناهج، فقد تم الاعتماد على المنهج التاريخي على اعتبار أن النزاعات الداخلية ظاهرة تاريخية متجذرة، ولا يمكن دراسة أية ظاهرة خارج سياقها التاريخي، كما تم الاستشهاد ببعض الأمثلة التاريخية لنزاعات هوياتية داخل جنوب شرق آسيا، وأما المداخل فقد اعتمدت الدراسة حصراً على مدخل الأنظمة الديناميكية المعقدة، كأحد المداخل التي تطورت انطلاقاً من نظرية النظم ووصولاً لإسهامات نظرية التعقد حول الأنظمة الديناميكية المعقدة وتفاعلاتها اللاخطية، والمتعددة المستويات، وقد تم سحب هذا

المدخل على موضوع "الهوية"، ودورها في تعقيد النزاعات الداخلية في ظل مجتمعات متعددة متجاورة في جنوب شرق آسيا.

انطلاقاً مما سبق وتناسباً مع الإشكالية المطروحة والفرضية المقترحة، ارتأينا تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

1. الهوية ضمن منظورات العلاقات الدولية
2. الهوية المركبة في دول جنوب شرق آسيا
3. تداعيات مركبة للنزاعات الهوية في جنوب شرق آسيا

1. الهوية ضمن منظورات العلاقات الدولية:

سيتم التطرق في هذا المحور لموضوع الهوية ضمن المنظورات المختلفة في العلاقات الدولية من أجل الإحاطة بالمفهوم وتكوين رؤية أكثر عمقا عن الموضوع، بغية الاستعانة بذلك في دراسة التأثيرات المتشعبة للهوية في النزاعات الداخلية.

2.1 الهوية في المنظورات التقليدية للعلاقات الدولية.

تعتبر الهوية من بين المواضيع التي أهملتها الاتجاهات العقلانية في نظريات العلاقات الدولية، إلى غاية نهاية الحرب الباردة، لذلك سيتم التطرق للموضوع في إطار النظريات ما بعد العقلانية، وسيتم التركيز هنا على البنائية التي افتتحت الاهتمام بتأثير العوامل اللامادية في العلاقات الدولية.

1.2.1 إشكالية دراسة الهوية: تثير دراسة الهوية أربعة توترات أساسية مرتبطة بالمبادئ التعريفية

الأساسية للهوية وتشكيلها والتحقيق فيها عبر وجهات نظر مختلفة (Kaplan & Garner, 2017, P 4)

- 1- هل ينظر للهوية في المقام الأول على أنها شخصية أو علائقية أو اجتماعية.
- 2- هل ينظر إلى الهوية على أنها مستقرة نسبياً
- 3- هل ينظر إلى الهوية على أنها مكتشفة أو مبنية شخصياً أو مبنية اجتماعياً.
- 4- هل ينبغي البحث عن الهوية باستخدام أساليب كمية أو كيفية.

كل هذه التساؤلات والعوامل المذكورة جعلت مفهوم الهوية يتميز بالغموض والتعقد وتشعب المداخل؛ إذ نجم عن ذلك أن أصبح المفهوم إشكالياً، يحتمل الإجابة على أسئلة متعددة ومختلفة ومتناقضة، في الوقت الذي عمقت فيه العولمة أزمة الشعور بالذات نتيجة تماهي الحدود الفاصلة بين "الأنا" و"الآخر" (سعدي، 2010، ص 82).

لقد تمخضت العولمة عن حالة التعدد غير القابلة للاختزال، فلم تعد الهوية كينونة جامدة بل هي خليط من التداخلات والتفاعلات الثقافية المركبة؛ لذلك فالهوية مفتوحة على التعدد والاختلاف ومتفاعلة مع الزمان والمكان، في هذا السياق أوضح الفيلسوف تشارلز تايلور بأن الهوية كانت سابقاً

محددة وثابتة، أما الآن فقد أصبح الأفراد والجماعات مطالبين بإعادة تعريف هوياتهم بفعل الظروف المتغيرة، لذلك فالرهان القائم حالياً هو الاعتراف المتبادل. بدوره يؤكد "أمين معلوف" أن الهوية مفهوم معقد وليس ثابتاً، إنما تتشكل وتتحوّل باستمرار، وأن العولمة قد فرضت ضرورة التفكير في مقاربة جديدة للديناميكية الهوياتية، من أجل الإلمام بمختلف التحديات والتأثيرات التي تعيشها الفضاءات الثقافية المختلفة. بل إنه يعتقد أن الوقت قد حان لتصبح الهوية علائقية متفاعلة مع أنساق متعددة ومختلفة فيما بينها. (سعدي، 2010، ص 83).

2.2.1 الهوية في النظرية البنائية:

كانت البنائية سبّاقة في الالتفات إلى دراسة العناصر اللامادية وتأثيرها في العلاقات الدولية وفي تشكيل بنية النظام الدولي، بعد عجز المنظورات العقلانية في التنبؤ بمآلات الحرب الباردة، وذلك من خلال التركيز على دور الخطاب السياسي المتمركز حول القوة في إطالة أمد الحرب الباردة والتغطية على الخيارات الأخرى في إدارة العلاقات الدولية من غير المواجهة العسكرية، وقد زاد التركيز على دراسة الهوية مع تصاعد النزاعات الداخلية بعد نهاية الحرب الباردة، ومع ذلك فقد استمر الخلاف بين الباحثين حول الهوية؛ إذ يرى "أشاريا" Acharya (2017)، أن الهوية مفهوم معقد ومتنازع عليه، فالهوية تشير إلى شعور الفاعل الذي قد يكون فرداً أو مجموعة من الأفراد أو دولة أو مجموعة من الدول بأنه فريد أو مميز بسبب السمات المادية والاجتماعية والقيم وأنماط السلوك التي يمارسها، فالهوية تدل على إدراكين ذاتيين أساسيين:

- الأول: هو كيف يرى الفاعل نفسه

- الثاني: هو كيف يرى الآخرون هذا الفاعل، وكلا الأمرين مرتبطين ببعضهما البعض، (Acharya, 2017, p. 26)، فالهوية هي نتيجة للإسناد الذاتي للمعنى أي "الصورة الذاتية" التي تنشأ من التفاعل بين تماسك السمات المحددة (الهوية بالمفهوم الضيق)، والاختلاف كتخطيط مقابل تجاه الآخرين (Croissant & Trinn, 2009, p. 6) لذلك ما يجب أن يفهم في النزاعات الهوياتية هو أن مجالات النزاع تمثل القضايا وليست الدوافع، فهي تعبر عن ماهية النزاع وموضوع الاتصال وليست مسبباً للنزاع.

أما ألكسندر وندت فيرى أن الهويات ما هي إلا تعريف لـ "نحن" مقابل "الآخرين"، وأن المصالح تشير إلى ماذا يريد الفاعلون، فالمصالح تعني الحاجات والرغبات التي تسعى الدول لتحقيقها، في حين يرى "رايموند هانيبوش" Raymond Hanyboch (2019) أن النظرية البنائية تعد النظرية الأمثل لتفسير النزاعات في الدول حديثة الاستقلال كونها تعاني من أزمة هوية واندماج في المراحل الأولى لبناء الدولة، خاصة أن إدارات الاستعمار غالباً ما تعمد لترسيم حدود هذه الدول دون مراعاة لتوزيع الهويات الإثنية والدينية والثقافات المحلية.

تنظر البنائية للهوية باعتبارها كيانياً مبنياً اجتماعياً ومرناً، يمكن تشكيله بطرق مختلفة (الاستعمار، الهجرة، الفتح)، فهي تتشكل ضمن مجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية

والسياسية، فالهوية حسب البنائين فئة اجتماعية تتميز بقواعد العضوية، أو الخصائص (التي تعتبر نموذجية)، أو السلوك المتوقع في ظروف معينة. فالفئات الاجتماعية ليست معطى طبيعي أو حتي أو ثابت، لأن المنطق الداخلي للخطابات الاجتماعية المنوط بها بناء الهوية الجماعية والفردية يلفت الانتباه إلى البناء التاريخي والحفاظ على الهويات الحصرية من قبل النخب الحاكمة في فترة الاستعمار وما بعده، من أجل ممارسة السيطرة السياسية والاجتماعية والثقافية. (Williams, 2015, p. 147)

بهذه المعاني تمثل الهوية المفتاح لبناء المجتمع اقتصاديا أو اجتماعيا أو ثقافيا أو سياسيا أو أمنيا، فهي علاقة اجتماعية ديناميكية تجمع بين المنطق الأداتي والتنشئة الاجتماعية والمعايير والمؤسسات التي تشكل العادات، والبناء الهوية وثيق الصلة بالروابط الثقافية والتاريخية ومعزز لها في ذات الوقت (Acharya, 2017, p. 26)

3.2.1 نظرية الاحتياجات الإنسانية: تعتبر من أبرز النظريات الرائجة في تفسير النزاعات الداخلية، وتركز على عدم توفر احتياجات الانسان سواء كانت جسدية أو اجتماعية أو نفسية أو عقلية، المادية منها والمعنوية، فعدم إشباع هذه الحاجات من شأنه أن يولد العنف أو النزاع كوسيلة لتلبيتها، ومن أبرز منظري هذه النظرية جون بيرتون John Burton وجون غالتونغ John Galtung، بدوره يرى إدوارد آزار Edward Azar أن الإنسان بحاجة إلى الأمن وإلى الهوية والانتماء والاعتراف والتقدير، وبحاجة إلى المشاركة في القرار والدور والحكم والحرية تماما كما هو بحاجة إلى المتطلبات المادية الأساسية من غذاء وسكن وصحة وغيرها، فجميع البشر يملكون احتياجات أساسية يسعون لإشباعها، والنزاعات تحدث وتتفاقم عندما يجد الانسان أن احتياجاته الأساسية غير مشبعة أو أن هناك من يعرق إشباعها (الخزندار، 2015، صفحة 135).

وفقا لهذه النظرية فإن النزاعات تحدث عندما يشعر الفرد أو الجماعة بأن أحد هذه الاحتياجات غير مشبع، ذلك ما يحدث فعلا في نزاعات الهوية، أين يتهدد الكيان الوجودي لمجموعة معينة مما يدفعها للدفاع عنها وغالبا ما يكون ذلك بطرق عنيفة، وقد عبر غالتونغ Galtung عن ذلك من خلال تطرقه للعنف الثقافي الذي يشكل سلبيا قد يتحول في أية لحظة إلى نزاع.

بالعودة إلى إدوارد آزار، فالمصدر الأساسي للنزاعات الاجتماعية طويلة الأمد فيتمثل في "هوية المجموعة" سواء كانت إثنية أو دينية أو ثقافية أو غيرها من إنكار الاحتياجات الأساسية للبشر مثل الأمن والاعتراف المجتمعي، فهو لم يحصر احتياجات الانسان في الجانب المادي، بل ضمّنها أيضا الوعي الذاتي بالجماعة يتشكل من خلال الاتصال بين أفراد المجموعات، وبهذا المعنى لم تعد المصلحة المشتركة وحدها أساس تشكل المجموعة وإنما أيضا الاتصال والتفاعل بين أعضاء المجموعة (Gomes, 2002, p. 20)

3.1 الهوية من منظور نظرية التعقد:

1.3.1 التعريف بنظرية التعقد:

نتعرف في هذا العنصر على معالم التعقيد في الهوية داخل الدول ، وتبيان الديناميكية التي تحظى بها تفاعلات الهوية في ظل سياقات مغلقة (الدولة) ومفتوحة (العولمة) في آن واحد، مما يؤدي لحالة من

التعقد. إذ أن تداخل العوامل بصورة تستعصي على التقصي، وتداخل النتائج مع المسببات عاملاً أساسياً في نزوع الطبيعة إلى صور التعقد في ظواهرها، ذلك ما استدعى استقدام نظرية التعقد من العلوم الطبيعية إلى العلوم الاجتماعية، افتراضاً من الباحثين لتطابق الأنظمة في الحقل الأول مع الأنظمة في الحقل الثاني، وذلك انطلاقاً من مطابقة أهم متغيرات وفرضيات النظرية على الأنظمة الاجتماعية، فمثلما تحقق علماء الفيزياء والفلك والرياضيات سنوات الستينات والسبعينات من حدوث ظواهر طبيعية بشكل عشوائي وغير متوقع، لاحظ العلماء الاجتماعيون عموماً وعلماء العلاقات الدولية تحديداً أن النظريات السائدة الاجتماعية لطالما عجزت عن تفسير وتبرير العديد من الوقائع الدولية أو حتى توقع حدوثها، تم استقطاب المزيد من الفرضيات الدقيقة التي من شأنها أن تقدم الحياة الدولية على أنها حياة مفتوحة ومعقدة ومنظمة جزئياً ومقترنة بالتعقيد، فقد اعترف كل من "سنايدر" و"جيرفيس" Snyder & Jervis بانتشار التعقد في النظام الدولي، وادعى "إريك" أن نظرية العلاقات الدولية ليس لها ما تقوله عن التعديلات والديناميكيات في السياسة العالمية، كما أصر "جيمس روزنو" على أن الشكوك المعيارية والتجريبية حول الشؤون العالمية قد أفضت إلى استحالة الاعتماد على النماذج السابقة من طرف علماء الاجتماع، في الوقت الذي تستلزم فيه وتيرة التحولات متعددة الاتجاهات في الحياة النظر إلى ما وراء الخطية (Kavalski, 2007, pp. 437-438)، وفي ذات السياق، أقر "إيمانويل أدلر" E. Adler بأن تطبيق نظرية التعقد يقدم طرق جديدة للتفكير حول كيفية تطور السياسة العالمية، في بيئة يكون فيها عدم اليقين هو القاعدة الأساسية، لأن القيمة المضافة لهذه النظرية تتمحور حول بداية التفكير في الترابط بين الحياة العالمية وبين الأنظمة المعقدة (Kavalski, 2015, pp. 08-09).

إن الأنظمة المعقدة كموضوع لنظرية التعقد غالباً ما تكون مفاجئة لأنه يكون من الصعب توقع النتائج الكاملة حتى في الأشكال البسيطة من التفاعل، لذلك لا يمكن فهم انتاج الأحداث من خلال دراسة سلوك الأنماط المختلفة لمستويات ومقاييس التعقيد؛ حيث تفترض نظرية التعقد أن الأنظمة المعقدة تنظم نفسها بنفسها في أشكال ناشئة لا يمكن توقعها، انطلاقاً من فهم أجزائها (Kavalski, 2007, p. 10)، فالهوية عملية اجتماعية للتفاوض البناء بين مكونات/ أجزاء المجتمع بما يعنيه ذلك من اختلاف في التفاهات والتوقعات بين الدوات، وحول توزيع المعرفة التي تشكل مفاهيم الذات والآخرين، (Abazi, 2001, p. 6).

والحقيقة أن الاختلافات في الهوية قد تُدار بطريقة سلمية كما قد تستغل سياسياً عن طريق تفاعلات عنيفة كنتيجة لتضارب المصالح؛ لذلك غالباً ما تؤدي عملية التصعيد لسلسلة من ردود الفعل التي تعد بتفكك الوحدة الجامعة والضابطة للوحدات الهوية أي الدولة القومية، وهنا يتم الإرتقاء بتفاعلات الهوية إلى مصاف القضايا المصيرية بالنسبة لأمن ووحدة الدولة، فيتم إضفاء الشرعية على الأساليب التي تتعامل بها النخب السياسية مع المجموعات الهوية سواء كانت أساليب سلمية من خلال إعادة تعريف المصالح الوطنية، أو عنيفة من خلال استخدام العنف في إدارة التفاعل الخلفي بين مكونات المجتمع (Abazi, 2001, p. 8)، وعليه يتعلق الأمن المجتمعي داخل الدول ذات الهويات المركبة

والمتماخلة بالحفاظ على الهوية باعتبارها العملية والممارسة التي تعكس الصورة الذاتية للشعوب والجماعات وتضمن استمرار وجودها.

2.3.1 الهوية كعملية ديناميكية معقدة

غالبا ما يكون التعامل مع الهوية كنظام ثابت ومحدود سببا رئيسيا في تعقيد النزاعات داخل الدول، كما حدث في عملية ترسيم الحدود في الدول الخارجة من الاستعمار، وعليه سيتم التطرق للهوية كعملية ديناميكية معقدة؛ بحيث أن التأثير في أحد مكوناتها يؤدي إلى التأثير في المكونات الأخرى لها داخل الدول وخارجها، وذلك من خلال المداخل الميمنة في الجدول التالي:

غالبا ما كانت نزاعات الهوية تنطوي على أحد المجالات الثلاثة التالية كمواضيع لها: الدين واللغة والتاريخ، ويمكن تفعيلها من خلال استخدام بعض المؤشرات كما يتبين في الجدول التالي:

جدول رقم 01: مواضيع الهوية المجتمعية

مجال النزاع	المؤشر	مثال
الدين	نشاط أو إشارة لفظية تجاه رمز ديني (شخص أو شيء) مما يفهم كتبرير لقضية دينية	زيارة رئيس دولة لمعبد ما أو اغتيال زعيم ديني
اللغة	نشاط أو إشارة لفظية تجاه رمز لغوي (شخص أو شيء) يسلط الضوء على اللغة	منع لغة في الجامعات، أو الفصل اللغوي بين اللهجات
التاريخ	نشاط أو إشارة شفوية تجاه رمز، شخص أو حدث فيما يتعلق بالطعن في أحداث تاريخية أو العملية التاريخية بشكل يسلط الضوء على التاريخ	إقامة نصب تذكاري، التذكير بحرب أو حوار عام حول الخبرات السابقة للاستعمار

المصدر: Aurell Croissant & Christoph Trinn, **op, cit.** p 7.

يُظهر الجدول بعض الأفعال التي تنقل حالة التعدد أو الاختلاف الهوياتي من الوضع الطبيعي المستقر إلى الوضع النزاعي، وغالبا ما يكون ذلك من طرف رجال السياسة خدمة لأجنداتهم الخاصة، لذلك غالبا ما يعتبر الباحثون النزاعات الهوياتية نزاعات سياسية كذلك، فمجرد وجود اختلافات في الهوية لا يعتبر سببا محفزا لنزاع معين، إنما أمانة هذا الاختلاف وجعله في مصاف القضايا السياسية التي تستدعي سياسة معينة هو ما يجعله عاملاً نزاعياً.

2. الهوية المركبة في دول جنوب شرق آسيا

1.2 دول جنوب شرق آسيا من منظور مجتمعي:

سيتم التطرق في هذا المحور على البنية المجتمعية المتعددة لدول جنوب شرق آسيا، كسياق للتفاعل المجتمعي العنيف، تتمخض عنه نزاعات داخلية طويلة الأمد وعصية على الإدارة والحل.

تضم جنوب شرق آسيا إحدى المنظمات الإقليمية (آسيان) التي ينتمي أعضاؤها لمجتمعات متعددة؛ حيث تتكون كل دولة منها من العديد من المجموعات الدينية واللغوية والإثنية المختلفة، مما تسبب في مواجهة بعضها لنزاعات داخلية مدفوعة بمكونات هوياتية متناقضة، فنجد في دولة واحدة عدة إثنيات كما هو الحال في ميانمار التي تجمع بين الكاتشين والكارين والمون والمونس والروهينغا وإثنيات أخرى، وإندونيسيا التي تجمع كل من الآتشينيون والصينيون والبابوايون والهومونغ، وماليزيا التي تضم كل من الصينيين والداياك والكاكازادان والهنود الشرقيين. (Soboleva, 2015, pp. 3- 4) كما تجمع هذه الدول أكثر من ديانة واحدة وأكثر من لغتين على الأقل، تخترق الحدود الإقليمية للعديد من دول المنطقة كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 02: الهويات الممتدة في دول جنوب شرق آسيا

بروناي، ماليزيا، سنغافورة، تيمور الشرقية		الملايو	الإثنية
بروناي، كمبوديا، ماليزيا، ميانمار، سنغافورة، تايلاند		الصينيون	
بروناي، إندونيسيا، ماليزيا	أغلبية	الإسلام	الدين
كمبوديا، ميانمار، الفلبين، سنغافورة، تايلاند، تيمور الشرقية، فيتنام	أقلية		
فيتنام، تايلاند، سنغافورة، ميانمار، لاوس، كمبوديا	أغلبية	البوذية	
بروناي، ماليزيا	أقلية		
بروناي، إندونيسيا، لاوس، ماليزيا، ميانمار، الفلبين، سنغافورة		المسيحية	
إندونيسيا، ماليزيا		المهاسا	اللغة
سنغافورة، إندونيسيا، بروناي		الملايو	
جميع الدول		الإنجليزية	
كمبوديا، لاوس، فيتنام		الفرنسية	

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقاً مما ورد في: Texas Alliance for Geographic Education,

Culture and religion of Southeast Asia- Module Materials, September 2013, p 10. At:

<http://www.geo.txstate.edu/tage/>, 12-04-2022.

تُفصّل معطيات الجدول عن مدى التعدد الذي تعرفه دول جنوب شرق آسيا، وعن تعدد الروابط الهوياتية بينها، فأقلية إثنية مثل "الملايو" موجودة في كل من بروناي وماليزيا وتيمور الشرقية، والديانة الإسلامية منتشرة في كل من إندونيسيا وماليزيا وبروناي كدين للأغلبية، وفي كل من فيتنام وتيمور الشرقية وتايلاند والفلبين وسنغافورة وميانمار وكمبوديا كدين للأقلية، أما اللغات المنتشرة فمتعددة

بتعدد الأصول الإثنية (اللغات المحلية)، وبتعدد اللغات المكتسبة (لغات الاستعمار)، وهو ما يوحي باحتمال وجود علاقات تعاطف بين الأغلبية والأقليات في حالة حدوث نزاعات حول أحد مكونات الهوية، سواء كان ذلك من طرف الفواعل المحلية أو من طرف الفواعل الخارجية، فمثل هذه المجتمعات المتعددة هي ما يوفر بذورا للنزاعات المجتمعية بدفع من فواعل وعوامل أخرى مساعدة على تحويلها من عوامل اختلاف إلى عوامل نزاع، وهنا تؤدي الهوية إلى معضلة أمنية عندما يتم استخدامها كوسيلة ضغط سياسية تعكس تضارب المصالح.

2.2 الهوية كعملية ديناميكية معقدة في جنوب شرق آسيا:

غالبا ما يكون التعامل مع الهوية كنظام ثابت ومحدود سببا رئيسيا في تعقيد النزاعات داخل الدول- عن قصد أو عن غير قصد- ، تماما كما حدث في عملية ترسيم الحدود في الدول الخارجة من الاستعمار، وعليه سيتم التطرق للهوية كعملية ديناميكية معقدة؛ بحيث أن التأثير في أحد مكوناتها يؤدي إلى التأثير في المكونات الأخرى لها داخل الدول وخارجها، انطلاقا من اعتماد المداخل التالية:

1.2.2 مدخل الأبنية المجتمعية: التعدد كعامل لتصاعد النزاعات الداخلية

تبدو معظم النزاعات الداخلية قائمة على متغيرات مجتمعية: لغوية أو دينية أو إثنية؛ فقد كانت الحروب الإثنية موجودة طوال العقد الماضي في إندونيسيا وبورما والفلبين وبابوا غينيا الجديدة، وعلى مدى السنوات القليلة الماضية تعرضت الجزر الهادئة في جنوب المحيط الهادي إلى نزاعات إثنية عنيفة عجلت بسقوط الأنظمة المنتخبة ديمقراطيا في كل من فيجي وجزر سليمان سنة 2000، وفي كثير من الحالات تعتبر العداوات الإثنية - رغم أنها موجودة فعلا- عباءات مناسبة لتعبئة العم من أجل قضايا سياسية واقتصادية كالسيطرة على الموارد، وتغيير العلاقات الاجتماعية، وزيادة التفاوتات الجماعية والتوترات الناشئة عن التصادم بين الأساليب التقليدية للحياة وقوى التحديث والتغيير. (Reilly, 2002, p8-9.)

تعاني دول جنوب شرق آسيا من مواجهة بين القوة المستمرة لتقاليد المجتمع وهياكل الدولة الحديثة التي لم تستطع استيعاب تفجر الهويات الداخلية/المحلية سواء كانت دينية أو لغوية أو إثنية، فأصبحت الدولة القومية في جنوب شرق آسيا حديثة التشكيل دولا ضعيفة في مواجهه مجتمعات متعددة؛ ذلك أن مفهوم الدولة في المنطقة هو مفهوم بسيط يتناسب مع المجتمعات التقليدية الصغيرة الموجودة هناك (Reilly, 2002, p. 10).

في هذا الصدد، يرى "ألكسندر وندت" Alexander Wandt أن الدولة كفاعل يمكنها التصرف ك فرد، لكنه يرفض فكرة أن الدول يمكن أن تشكل هوية مشتركة، مع ذلك تبقى إمكانية تشكيل الدولة لهوية مشتركة مفتوحة طالما تفهم الدولة على أنها كيان سياسي وظاهرة اجتماعية، كون الدولة ولدت واستمدت هويتها من الأفراد والجماعات المستعدين للتضحية ببعض مصالحهم الذاتية خدمة لهدف مشترك. في هذا السياق يمكن تعريف الهوية على أنها قيمة مشتركة يتم بناؤها و صياغتها معا قبل بناء الدولة

القومية؛ حيث كانت موجودة فعلا في أشكال مختلفة مثل المدينة، والقبيلة والدينية وغيرها (Reilly, 2002, pp. 10- 11).

من خلال مقارنة دولية كانت جنوب شرق آسيا المنطقة التي شهدت عددا كبيرا من النزاعات العنيفة بداية من عام 1945 وإلى غاية ستينات القرن الماضي؛ إذ أن المنطقة قد عايشت 50% من النزاعات العنيفة في العالم، والتي بلغت ذروتها سنوات الخمسينات، ومنذ عام 1945 تصدرت آسيا قائمة مناطق العالم التي تعاني من النزاعات متوسطة الحدة، وكما هو الحال في باقي مناطق العالم فقد تراجعت النزاعات الدولية مقابل تصاعد النزاعات الداخلية ابتداء من سنوات السبعينات، والتي غالبا ما اصطبغت بالبعد الثقافي والهوياتي، والحقيقة أنه قد سادت في آسيا أنماط مختلفة من النزاعات الثقافية مثل النزاعات الإيديولوجية، والنزاعات الاثنية، والنزاعات الدينية، والنزاعات اللغوية، لذلك فإنه يمكننا تقسيم الفواعل في نزاعات الهوية إلى فاعلين دينيين، وفاعلين لغويين وفاعلين تاريخيين، وفاعلين إثنيين، كما يمكن للنزاع الهوياتي الواحد أن يجمع بين كل هؤلاء الفاعلين مما يزيد النزاع تعقيدا (Croissant & Trinn , 2009, p. 17).

2.2.2 البعد التاريخي: الاستعمار كمحفز لنزاعات الهوية في جنوب شرق آسيا

لا شك أن معظم النزاعات سواء أكانت داخلية أو بين الدول تعود إلى حقبة زمنية سابقة، وفي جنوب شرق آسيا واجه الإسلام تحديات كبيرة خاصة من قبل القوى الاستعمارية في كل من إندونيسيا وفي تايلاند وفي الفلبين وسائر دول المنطقة، ففي الفلبين بدأ اضطهاد المسلمين مع الاستعمار الإسباني الذي عزم على نشر الكاثوليكية؛ إذ عمدت الإدارة الاستعمارية إلى حرمان الفلبينيين مسلمين من الحياة السياسية والاجتماعية، وقد تواصلت هذه السياسة مع الاستعمار الأمريكي الذي شجع بالإضافة إلى التدابير السابقة هجرة المسيحيين إلى الجنوب حتى أصبح المسلمون مجرد أقلية في البلاد.

حسب تشالك Chalk فإن من بين الأسباب الرئيسية التي دفعت بسكان "أتشيه" لرفض الاندماج تلك الانفصالية التي تطورت بسبب سياسة الهجرة/ التهجير التي انتهجتها جاكارتا من أجل فرض الهيمنة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية الجاوية، وذات الأمر عرفته كل من تايلاند التي عانى فيها المسلمون من التهميش طوال فترة الاستعمار الأوروبي على الرغم من أن تايلاند (سيام سابقا) لم تكن مستعمرة رسمية، إلا أن العديد من الباحثين قد ادّعوا أنها كانت تحت النفوذ البريطاني، مما سمح لبانكوك بتنفيذ العديد من التشريعات التي استهدفت الهوية الإسلامية (Bowman R. L., 2005, p. 8)، والحقيقة أن كل واحدة من دول جنوب شرق آسيا تشهد نزاعات ثقافية متعددة، منها ما هو ديني ومنها ما هو إثني ومنها ما هو إثنو - ديني في ذات الوقت بالنظر لحالة التعدد الثقافي والمجتمعي الذي تعرفه كل هذه الدول بدون استثناء.

في راخين/ أراكان سهلت الجغرافيا حركات الناس بين راخين والبنغال، خاصة منطقة شيتاغونغ، بينما تحولت منطقة البنغال إلى الإسلام في أوائل القرن الثالث عشر لتصبح المنطقة أمام هويتين

متناقضتين، ومع بداية عملية التوطين للبنغال من أجل الاستغلال إمكانيات راخين الزراعية، بدأت الطائفية الدينية تتجلى في راخين كنتيجة للتغيرات الإدارية التي ساعدت في تآكل العلاقات والبنى التقليدية بين الراعي والعميل، فظهرت الهويات الدينية الطائفية لملء الفراغ الذي خلفه تآكل الروابط والبنى التقليدية، فقد ساعدت حركات البنغاليين في راخين عاملاً رئيساً في تطوير هويات منفصلة كان لها عميق الأثر على العلاقات البوذية الإسلامية، كما أن إدارة الاستعمار البريطاني قد ساهمت بشكل أكبر في التوترات اللاحقة من خلال تفضيل المهاجرين البنغاليين من خلال خصهم بالعديد من الامتيازات، لذلك فقد جادل "تشارني" Charney بأن فترة الاستعمار البريطاني قد شكلت أساساً للنزاع المستقبلي من خلال التأسيس لمجتمع متباين دينياً (Druce, 2020, pp. 24-25).

لقد استمرت حالة عدم التوافق بين المسلمين والبوذيين، وبين هذه المجتمعات والحكومة المركزية في ميانمار المستقلة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، فنظراً لغموض طريقة حكم ميانمار زادت التوترات الدينية التي أدت إلى العديد من حركات التمرد التي تسعى لإنشاء حكومة مستقلة للمناطق الشمالية الإسلامية أو على الأقل الانفصال عن المناطق التي يهيمن عليها البوذيون، وذات الأمر طالب به البوذيون خشية حكم الأقليم المسلمة التي قد تسيطر على ما كانت تعتبره موطناً تاريخياً وثقافياً لـ "راخين البوذية" (Druce, 2020, p. 26).

3.2.2 البعد السياسي: عمليات الديمقراطية وتفجر الهويات المحلية:

تمر دول جنوب شرق آسيا بمخاض اجتماعي واقتصادي وتغيير سياسي كبير من التقاليد إلى الحداثة ومن الحكومات الاستبدادية إلى الديمقراطية، ففي بنغلاديش والفلبين وبوغانفيل وبابوا غينيا الجديدة تزايدت النزاعات الداخلية والحركات الانفصالية تزامناً مع عمليات الانتقال الديمقراطي، وبعد أن أصبح الاتجاه نحو الحكم الديمقراطي واضحاً ومحسوماً في عدة دول منها مثل تايلاند وإندونيسيا والفلبين تغيرت الكثير من احتمالات تقرير المصير واتجاه العديد من النزاعات الداخلية، ورغم النزوع نحو التسوية السلمية والتوافق الديمقراطي، إلا أن الديمقراطية قد زرعت بذور الخلافات الداخلية التي تهدد بتفكيك بعض الدول، ذلك أن منطق الديمقراطية يعني أيضاً تقرير المصير وكلاهما مبني على فكرة حرية اختيار الأشخاص لوضعهم السياسي وشكل الحكم والحريات الأساسية وغيرها، نتيجة لذلك مكنت مثل هذه الإصلاحات حركات الاستقلال من اكتساب مستوى من الانكشاف والتنظيم الذي لم يكن متاحاً في ظل الحكم الاستبدادي سابقاً، وغالباً ما تشهد الدول متعددة الإثنيات تفشياً محتملاً لتقرير المصير في الفترة الأولية لإرساء الديمقراطية في ظل حركات انفصالية، ذلك ما كان واضحاً في العديد من دول المنطقة (Reilly, 2002, pp. 12-13).

تتميز النزاعات الهوياتية الداخلية في جنوب شرق آسيا بهيمنة الفاعلين اللغويين والدينيين والاثنيين، وغالباً ما تكون النزاعات التي تشمل مجموعات دينية عنيفة متوسطة العنف، رغم أن الاختلاف الديني السائد لـ "نحن" مقابل "هم" جذير بقبول التصعيد إلى حدوده القصوى (Reilly, 2002).

(p. 14)، وعلى خلاف دول العالم التي شهدت تصاعداً للنزاعات الثقافية سنوات الثمانينات، فقد شهدت آسيا ذلك منذ سنوات السبعينات، وتعتبر النزاعات ذات البعد التاريخي أكثرها انتشاراً، في حين أن النزاعات المتعلقة باللغة نادرة والمتعلقة بالدين في ارتفاع مستمر مقابل تراجع للنزاعات الاثنية، أما في جنوب شرق آسيا فمن أصل عشرة دول توجد أربعة منها لديها أعلى معدل للنزاعات الثقافية العنيفة، وفي هذه النزاعات أربعة من أصل ثلاثة عشر نزاعاً إقليمياً غير عنيف موضوعه هوياتي، ومن أصل ثلاثة وثلاثين نزاعاً سبعة منها متوسطة الشدة (Croissant & Trinn, 2009, p. 17)، ولعل التعداد الكبير للنزاعات الثقافية في آسيا يدفعنا للافتراض بتعدد الفواعل فيها، خاصة في ظل التعدد الذي تشهده مجتمعات هذه الدول، ذلك ما يفصح عن تعقد النزاعات ذات البعد الهوياتي وذلك ما يجعلها أيضاً طويلة الأمد.

3. تداعيات مركبة للنزاعات الهوية في جنوب شرق آسيا

لا ينبغي الاستهانة بمسائل الهوية في سياق النزاعات الداخلية والحدودية بصفة خاصة؛ ذلك أن القرابة العابرة للحدود من شأنها أن تنقل النزاع من دولة إلى دولة أخرى أو أكثر، مثلما حدث في كل من منطقتي البلقان والبحيرات الكبرى في إفريقيا سنوات التسعينات، كما أن إفرازات هذه النزاعات كالأجئيين والضعف الاقتصادي والسياسي في منطقة النزاع قد يكون سبباً في نشوب توترات في منطقة أوسع (Avis, 2020, p. 8)، وتظهر العديد من الدول في جنوب شرق آسيا معدلات مرتفعة لأنواع مختلفة من العنف: العنف المنزلي، العنف ضد المرأة، العنف من قبل هياكل الدولة، للسيطرة على السكان، وبسبب ذلك شهدت هذه الدول والمجتمعات خسائر تتراوح بين الموت والإعاقة وانتشار الأمراض والنزوح والخسائر الاقتصادية وتدمير البنية التحتية وغيرها من الآثار العنيفة على القياس

1.3 تغير طبيعة العنف: إن أحد مظاهر العنف الدولي المعاصر هو لامركزية العنف الموسعة، عنف متشظي على شكل شبكة تتطابق مع طبيعة العولمة التي تضم مجموعة متنافرة من النماذج الثقافية المختلفة، والواقع أن هذا النمط الجديد من العنف يتميز بميزتين أساسيتين هما:

- يضطلع به متعهدون متخصصون لا يكونون دولاً إلا بصورة استثنائية وبطريقة غير مباشرة
- يرتبط من ناحية أخرى بوضع اجتماعي مناسب لانتشاره، فيولد أشكالاً متنوعة من الاستقطاب، مما يجعل العنف مثقلاً بالمعاني لدى الجمهور المهيأ للاستجابة سواء كان تجاوباً فعلياً أو مجرد تعاطف.

لذلك فإنه ينتج عن هذه الديناميكية منظومات مختلفة من المواقف، منها ما يرتبط بأزمات هوية حادة أو باندماج لم يتحقق، ومنها ما يرتبط بهيميش متفاقم (بديع، 2015، صفحة 238)، فقد أصبحت ممارسة العنف ضد المدنيين وسيلة للسيطرة على المناطق والجماعات في آن واحد، كما ساعدت هذه الديناميكية في انتشار الحروب واتساع نطاقها على الصعيد العالمي بالنظر لعدم ارتباطها بنطاق مكاني معين أو بساحة معركة واضحة الحدود، فهي قد تحدث في أماكن غير متوقعة (عبد الأمير، 2022،

صفحة 296) خاصة أن ممارسة العنف لم تعد حكراً على الوحدات النظامية، فقد جاء في كتاب "ماري كالدور" أن الحروب الجديدة تتميز بتعدد أنواع الوحدات المقاتلة: القوات المسلحة النظامية، الجماعات شبه النظامية، وحدات الدفاع الذاتي، المرتزقة الأجانب والقوات النظامية الأجنبية التي تعمل تحت الرعاية الدولية (كالدور، 2009، صفحة 140)، ذلك ما نجده بالفعل في جنوب شرق آسيا إذ تنتشر في كل دولة منها العديد من الجماعات المتمردة والعنيفة والانفصالية والإرهابية، وإن كانت أهدافها مختلفة فالدافع لتشكيلها مشترك كونها لم تجد تمثيلاً لها واحتراماً لوجود وهوية المجموعات التي تمثلها سواء كانت دينية أو إثنية أو غيرها.

2.3 نزاعات الهوية كأنظمة ديناميكية معقدة:

ينبع تعقد النزاعات الداخلية من تعدد الأطراف وتعدد الأهداف وتناقضها في ظل سياق متداخل السلطات، ولعل أهم التحديات التي تُصعب عملية نمذجة النزاعات الداخلية عموماً ونزاعات الهوية على وجه التحديد ما يلي: (Gallo , 2012, p. 160)

- 1- السمة المتغيرة والتطورية للنزاعات، لذلك هناك حاجة دائمة للتحقق من الواقع.
- 2- الطبيعة العشوائية لسلوك الانسان تجعل من القدرة على التوقع أمراً غير ممكن. وهو ما يحتم عملية تحيين مستمرة لتوقعات نتائج النزاع ومساراته المحتملة.

3.3 نزاعات الهوية وانبثاق رهانات أمنية جديدة:

يعد الانبثاق من بين التفاعلات الأساسية للأنظمة المعقدة كونه السمة الرئيسية للتعقيد الذي يؤكد عدم اليقين انطلاقاً من خواصه المتغيرة بين الميول القديمة وديناميات النمو، فالأنظمة تكتسب درجات من التعقيد بشكل متزايد ويظهر ذلك من خلال بروز خصائص جديدة تتجاوز خصائص الأجزاء المكونة لها، وتتفاعل بطرق لا يمكن أن تكون كذلك في مستويات أدنى، الانبثاق مقابل للاختزالية، و لكلا الموقفين مكونات وجودية ومعرفية، وقد عرف "بونج" Bunge الانبثاق بقوله: «يقال أن كائناً معقداً إذا انبثقت/نشأت له خصائص لم تكن موجودة في مكوناته السابقة، فهو عملية ظهور كيانات جديدة ذات خصائص ناشئة» (Tanaka, 2017, p84).

فعندما تكون هناك نزاعات عميقة الجذور وطويلة الأمد ستكون هناك حلقات نزاع مختلفة داخل مراحل النزاع بحيث تعكس جوانب مختلفة منه، وتشرك قضايا وأطراف أخرى في النزاع كعناصر جذب جديدة؛ إذ يؤثر السياق الاقتصادي والاجتماعي الأوسع في العوامل المشكلة للنزاع فتتغير بتغير السياق الزمني الذي قد ينطوي على تغير في القيادة أو في السياسات أو في المواقف، لتصبح أقل أو أكثر تحديداً لديناميكيات للنزاع (Hendrick, 2011, p. 23)، من جهته درس كارل تورنر Carl P. Turner إمكانية امتداد النزاعات الداخلية والهوياتية بصفة خاصة عبر حدود الدولة القومية وذلك انطلاقاً من مجموعة الفرضيات التالية:

- أن التغيرات في الدولة (أ) قد تؤثر على الدولة (ب) في حلة وجود روابط بين الدولتين، وذلك لوجود عاملين أساسيين هما:

1- امتداد الجماعات الإثنية أو الدينية (مكون ثقافي معين) عبر الحدود الدولية

2- التفاعل والتعاون بين حكومة و مجموعة في دولة أخرى. (Turner, 2018, p. 2)

كلا هذين المتغيرين متوفرين في منطقة جنوب شرق آسيا مما يجعل نسب انتشار النزاع لدولة أو لمجموعة دول أخرى مرتفعة. ورغم أن Arthur Silve & Thierry Verder قد ركزا على العوامل المادية في نشر النزاعات الداخلية مثل موردي الأسلحة والعملاء السريون والمتمردون وأمراء الحرب والمنظمات الإجرامية والمنظمات الإرهابية الذين يمثلون مدخلات للحرب وسوق العنف (Arthur & Verder, 2018, pp. 3-4) إلا أن العوامل غير المادية ضليعة هي الأخرى بنقل النزاع عبر الحدود الإقليمية للدول خاصة في الدول المتماثلة من حيث التعدد المجتمعي، وقد أشار كل من SaLehyan & Gleditsch في تقرير لهما أن الدول المجاورة لدولة النزاع من شأنها أن تشكل مجمعات إقليمية للنزاعات الداخلية كونها تنطوي على تجمعات محلية مماثلة، كما فرض الباحثان في تقريرهما فرضيتان تتعلقان بكيفية تأثير تدفق اللاجئين على زيادة احتمالية اندلاع النزاع في الدول المستقبلية للاجئين حيث (Arthur & Verder, 2018, p 28).

- يكون تأثير اللاجئين في الدول المجاورة المستقبلية إذا كانت هذه الأخيرة تنطوي على نزاعات كامنة.

- عندما يؤدي تدفق اللاجئين إلى تغيير كبير في الجغرافيا الإثنية للدول المستقبلية، مما يولد حالة من الاستقطاب الإثني.

إن تدفق اللاجئين يجعل الدول المستقبلية عرضة للنزاع بشكل عام، وللنزاعات مع الأطراف المتحاربة التي يتم حشدتها إثنيا، كما أن وجود نزاع كامن واستقطاب إثني في الدولة المستقبلية من شأنه أن يخفف من تأثير احتواء تدفقات اللاجئين بسبب ميل الأنظمة الحاكمة في تلك الدول إلى اتخاذ تدابير مضادة كونها قد تتوقع تداعيات استضافة اللاجئين (Arthur & Verder, 2018, p29).

بالرجوع إلى جنوب شرق آسيا فقد شهدت المنطقة العديد من نزاعات الهوية التي طالت تداعياتها دولا مجاورة، فقد تجاوزت النزاعات في كل من "باتاني" بجنوب تايلاند و"مينداناو" بجنوب الفلبين الحدود الإقليمية وأثرت على أمن المنطقة ككل، كما أن العلاقات الدينية والاثنية التي تربط مسلمي الملايو في ماليزيا بالأقليات في باتاني وفي مينداناو قد تأثرت بتطور كلا النزاعين الانفصاليين؛ حيث تسبب العنف في عبور اللاجئين إلى الأراضي الماليزية وما رافقها من تهديدات أخرى كتهريب الأسلحة وتجارة البشر والقرصنة البحرية مما شكل تهديدات للأمن الإقليمي ككل نتيجة لتوتر العلاقات الثنائية بين كوالالمبور وبانكوك ومانيلا بفعل ازدهار التجارة غير الشرعية للأسلحة (Rupprecht, 2014, p29). ذات الأمر حدث في النزاع في ميانمار، فمنذ صدور قانون الجنسية في بورما سابقا سنة 1982، الذي جعل من الروهينغا عديمي الجنسية شهدت ميانمار موجات من الهجرة غير الشرعية تجاه دول مجاورة، ومنذ سنة 2015 شهدت سواحل كل من تايلاند واندونيسيا وماليزيا موجات من اللاجئين من أقلية الروهينغا جراء عمليات الإبادة

الجماعية التي مورست ضدها من قبل الحكومة البوذية، وقدر عدد اللاجئين الروهينغا في بنغلاديش 800.000 لاجئ منذ سنة 2012، وقد استمرت موجات اللاجئين في الازدياد جراء عمليات التصعيد التي شهدتها النزاع حتى سنة 2019 (Kundu, 2015, pp. 1-4).

الواقع أن النزاعات الداخلية الهوياتية لا تصدر اللاجئين حصراً لدول الجوار، إنّما تصدر معها حزمة من التهديدات بعضها ناشئ من ديناميكيات النزاع القريبة المدى كانتشار الأسلحة الخفيفة والجماعات الإرهابية ومنظمات الجريمة العابرة للحدود، وبعضها الآخر ناتج عن الديناميات البعيدة المدى، مثل انتشار الفقر والأوبئة وانتشار الجريمة وإلحاق الضرر بالبيئة وغيرها من التداعيات. يؤكد هذا الوضع النزاعي في دول المنطقة على حالة مستمرة من الانبثاق، الذي يعتبر من التفاعلات الأساسية للأنظمة المعقدة، كونه السمة الرئيسية للتعقيد الذي يؤكد عدم اليقين، انطلاقاً من خواصه المتغيرة بين الميول القديمة وديناميات النمو، فالأنظمة تكتسب درجات من التعقيد بشكل متزايد ويظهر ذلك من خلال بروز خصائص جديدة تتجاوز خصائص الأجزاء المكونة لها، وتتفاعل بطرق لا يمكن أن تكون كذلك في مستويات أدنى (Tanaka, 2017, p).

4. الخاتمة:

أصبحت الهوية متغيراً حاسماً في النزاعات والحروب الجديدة، إذ تساهم الهوية بما تتضمنه من تعدد في المكونات والأبعاد عوامل معقدة للنزاعات الداخلية في ظل مجتمعات متعددة تجمعها دولة قومية واحدة، غالباً ما تكون دولة ضعيفة وقاصرة عن تحقيق الاندماج لجميع مكونات المجتمع، بالشكل الذي يضمن انصهارهم في هوية وطنية واحدة. ذلك ما يمثل أولى مراحل تفعيل الهوية في النزاعات داخل الدول وعبرها لتنتقل بذلك من القضايا اليومية العادية إلى مصاف القضايا السياسية المهددة للأمن القومي والإقليمي والعالمي.

وتمثل منطقة جنوب شرق آسيا أنموذجاً للمناطق التي تزخر بالتنوع الهوياتي الهائل سواء من حيث التعدد الديني أو اللغوي أو الإثني، أو الإيديولوجي أو التاريخي أو غيرها مما يشكل هوية هذه المجتمعات، وهو الأمر الذي جعل المنطقة تحتل مراتب متقدمة عالمياً من حيث النزاعات الإثنية والدينية، وقد اتضح تأثير الهوية المركبة في تعقيد النزاعات الداخلية في المنطقة في كل من إندونيسيا بآتشيه وفي فيتنام وكمبوديا وبتاني جنوب تايلاند وجنوب الفلبين في مينداناو وفي النزاعات الإثنية والدينية في ميانمار بكاتشين وراخين، هذه الأخيرة التي صدرت النزاع لدول الجوار عن طريق تدفق الآلاف من اللاجئين الروهينغا.

إن المشكلة الأساسية التي تواجهها دول جنوب شرق آسيا والتي فعلت دور الهوية في تعقيد النزاعات الداخلية هي ضعف الدولة نتيجة أزمة البناء التعسفية التي كانت مدفوعة بإدارات الاستعمار، فكان أن

نتج عن ذلك خطوطاً تصادمية بين هويات متعددة داخل الدولة الواحدة، بل إن الهوية الواحدة تكون مجزأة بين عدة دول كما هو الحال بالنسبة لإثنية المورو التي تتواجد في كل من ماليزيا وإندونيسيا والفلبين وتايلاند، أو المسلمين الذين ينتشرون كأقليات أو كأغلبيات في دول المنطقة، مما ساهم في زيادة إمكانية انتشار النزاع الداخلي لدول الجوار بما يحمله من تهديدات أمنية في شكل تدفق للاجئين أو انتشار للأسلحة أو انتشار التجارة غير الشرعية أو غيرها من أنظمة التفاعلات المرضية/السلبية التي تطيل أمد النزاعات الداخلية.

5. قائمة المراجع:

- 1- برتران بديع. (2015). ، *زمن الدوليين باثولوجيا العلاقات الدولية*. (جان ماجد جبور، المترجمون) قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- 2- حسين باسم عبد الأمير. (سبتمبر، 2022). *حروب ما بعد الحداثة وانعكاساتها على الدولة الحديثة الصراع في سوريا أنموذجاً*. *مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية*، 4(16)، 286-306.
- 3- سامي ابراهيم الخزندار. (2015). *إدارة الصراعات وفض المنازعات*. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.
- 4- ماري كالدور. (2009). *الحروب الجديدة والحروب القديمة...تنظيم العنف في الحقبة الكونية*. (زينة حسني، المترجمون) بيروت: دراسات عراقية، معهد الدراسات الاستراتيجية.
- 5- محمد سعدي. (سبتمبر/ أكتوبر، 2010). *الهوية .. من الوحدة إلى التعدد.. آفاق المستقبل* (7)، 81-85.

- 1- Croissant, A., & Trinn , C. (2009). culture, identity and conflict in Asia and south east Asia. *Asien*, 110(s), 13-43.
- 2- Hendrick, D. (2011). *complexity theory and conflict transformation of potential and implication*. center for conflict resolution and department of peace studies, Bradford.
- 3- (Kaplan & Garner, A Complex Dynamic Systems Perspective on Identity and Its Development: The Dynamic Systems Model of Role Identity, 2017)
- 4- Kundu, S. (2015, May 28). *the Rohingya: security implications for ASEAN and beyond*. New Delhi: institute for defense studies and analyses.
- 5- REILLY , B. (2002, February). Internal conflict and regional security in Asia and the Pacific. *Pacifica Review: Peace, security and global change*, 14(1), 7-21.
- 6- Rupperecht, K. (2014). separatist conflicts in ASEAN region: comparing southern Thailand and Mindanao. *ASEAS- Austrian journal of southeast ASEAN studies*, 7(1).
- 7- Acharya, A. (2017). *Building ASEAN Community: Political–Security and Socio-cultural Reflections* (Vol. 4). (A. Baviera, & L. Maramis, Eds.) Jakarta: Economic Research Institute for ASEAN and East Asia.

- 8- Arthur, S., & Verder, T. (2018, March 22). a theory of regional complexes. *journal of development economics*, 133, 434- 447.
- 9- Avis, W. (2020). *border disputes and micro conflict in south east Asia*. Knowledge evidence and learning for development.
- 10- Bowman, R. L. (2005). *constructing the other: Ethno Religious Identity in separatist South east Asia*. Academy, Inst For National Security Security Studies Us Air Force.
- 11- Druce, S. C. (2020). *Myanmar's Unwanted Ethnic Minority: A History and Analysis of the Rohingya Crisis*. (M. Oishi, Ed.) Springer Nature Singapore Pte Ltd.
- 12- Enika Abazi .(2001) .*interstate conflicts, international intervention and their implications on security issues: Cas of Kosovo* .Copenhagen Peace Research Institute.
- 13- Gallo , G. (2012). conflict theory, complexity and systems approach. *systems Research and behavioral science*, 30(2), 175-165.
- 14- Gomes, P. J. (2002). Scarcity and Surfeit: The ecology of Africa's conflicts. (J. Lind, & K. Sturman, Eds.)
- 15- Kavalski, E. (2007, September). the fifth debate and the emergence of complex international relationstheory: note on the application of complexity theory to the study of international life. *Review of international Affairs*, 20(3), 438.
- 16- Kavalski, E. (2015). *Inside/ Outside and Around observing the complexity of Global Life*. Albany, NY: State University of New York.
- 17- Maria Tanaka 28) .April, 2017 .(Reconceptualising Regional Order: Acritical scientific realist intervention .*Journal of contemporary East Asia Studies*.84 ،(1)6 ،
- 18- Soboleva, E. D. (2015). interstate ethnic conflicts and extral state support of ethnic minorities in east Asia: theoretical perspectives,. (WP BRP 18).
- 19- Texas Alliance for Geographic Education) .September, 2013 .(*Culture and religion of Southeast Asia- Module Materials* .<http://www.geo.txstate.edu/tage/>
- 20- Turner, C. P. (2018). regional conflict complex theory and the Syrian war: a conflict analysis and resolution perspective. *CARIS Working Papers* , 18(02), pp. 621-634.
- 21- Williams, U. D. (2015, March). How Useful are the Main Existing Theories of Ethnic Conflict? *Academic Journal of Interdisciplinary Studies*, 4(1), 147.